الانخفاض يتواصل للأسبوع الثالث على التوالي

343 مليون دينار خسائر البورصة في أسبوع

■ انخفاض مؤشر السوق الأول بـ 1,2٪ و«العام» 0,9٪ و«الرئيسي» 0,2٪

■ السيولة الإجمالية 131 مليون دينار بمتوسط يومي 26 مليوناً

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت موجة التراجع وذلك للأسبوع الثالث على التوالي على مستوى كل المؤشرات، وذلك تحت وطأة المخاوف من ركود اقتصاد عالمي يلوح في الأفق منذ فترة تعززه الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين.

وعلى إثر هذه المخاوف التي تهوي بأسواق المال العالمية ومن ثم أسواق المنطقة، استمر تراجع القيمة السوقية بانخفاض بلغ 343 مليون دينار لتصل القيمة السوقية لبورصة الكويت بنهاية تعاملات الأسبوع 34,380 مليار دينار، وذلك من 34,723 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي.

كما تراجعت السيولة المتدفقة للسوق ولكن بقدر محدود لم يتجاوز 0,5٪، حيث بلغت محصلة السيولة بنهاية تعاملات الأسبوع 131 مليون دينار بمتوسط يومي 26 مليون دينار، تراجعا من 131,7 مليون دينار بمتوسط يومي 26,3 مليون دينار الأسبوع الماضي.

وظهر من خلال التعاملات الأسبوعية، أن هناك اتجاها للبيع خاصة على الأسهم القيادية، وفي المقابل هناك من يشتري هذه النوعية من الأسهم في محاولة للاستفادة من تراجع أسعارها، كما لوحظ حركة على الأسهم الصغيرة والمتوسطة. وأنهت مؤشرات السوق تعاملات الأسبوع على تراجع في الأداء، وذلك على النحو التالي:

● تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,9٪، محققا 59 نقطة خسائر، ليصل المؤشر إلى 5941 نقطة، انخفاضا من 6000 نقطة نهاية الأسبوع الماضي.

● انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 1,2٪، محققا 83 نقطة خسائر ليصل إلى 6527 نقطة، وذلك تراجعا من 6610 نقاط.

● تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,2٪، محققا 10 نقاط خسائر ليصل إلى 4789 نقطة، انخفاضا من 4799 نقطة نهاية الأسبوع الماضي. وفي سياق آخر، أظهرت إحصائيات البورصة أمس ظهور الهيئة العامة للتأمينات ضمن قائمة كبار الملاك في بنك الخليج وذلك بنسبة 5٪ ملكية غير مباشرة، وبذلك تكون «التأمينات» ثالث أكبر الملاك في البنك بعد عمر قتيبة الغانم ومجموعته شركة الغانم التجارية أكبر الملاك بـ 32,7٪، تليه شركة بهبهاني للاستثمار ثاني أكبر الملاك بنسبة 5,4٪.

خلال الفترة المتبقية من 2019 حسب استطلاع «رويترز»

70٪ من مديري الصناديق في المنطقة يحافظون على استثماراتهم بالبورصة الكويتية

علاء مجيد

حظيت بورصة الكويت بشهادة ثقة جديدة حيث أبدى 70٪ من مديري الاستثمار في المنطقة رغبتهم في الحفاظ على استثماراتهم بسوق الأسهم الكويتية دون تغيير خلال الفترة المتبقية من 2019 (لثلاثة أشهر مقبلة)، وذلك حسب استطلاع أجرته مؤسسة رويترز لمديري صناديق الاستثمار في الشرق الأوسط حول توجهاتهم المستقبلية.

وأظهر الاستطلاع أن 20٪ من مديري صناديق الاستثمار في المنطقة سيزيدون من تركيزهم في الأسهم الكويتية خلال الثلاثة أشهر المقبلة مقابل 10٪ فقط أبدوا توجههم إلى خفض استثماراتهم خلال نفس الفترة.

وشاركت في الاستطلاع مؤسسات الريان للاستثمار وإن.بي كيه كابيتال وشرودرز لإدارة الاستثمار والواحة كابيتال وبيت الاستثمار العالمي (غلوبل) والمستثمر الوطني والمال كابيتال وأرقام كابيتال وبنك رسملة للاستثمار وبنك الإمارات دبي الوطني.

واحتلت الكويت المركز الثاني من حيث اتجاه مديري صناديق الاستثمار الى الحفاظ على استثماراتهم دون تغيير بعد قطر التي أبدى 80٪ من صناديق الاستثمار الحفاظ على استثماراتهم بالأسهم القطرية تليها الإمارات بنسبة 50٪ وأخيرا السعودية 30٪ فقط. وأفاد الاستطلاع بأن صناديق الشرق الأوسط تخطط لزيادة استثماراتها في مصر والإمارات وخفضها في السعودية، بينما ستبقي انكشافها على دول أخرى في المنطقة عند المستويات الحالية.

يذكر ان مديري الاستثمار في الكويت ساروا على نفس نهج الأجانب خلال الخمسة أشهر الماضية بزيادة استثماراتهم نتيجة انضمام بورصة الكويت الى مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة وكذلك النتائج الإيجابية للشركات والبنوك الكويتية.

كما ارتفع صافي أصول 28 صندوقا استثمارية تركز محافظها على الاستثمار في أسهم البورصة الكويتية بأكثر من 46,2 مليون دينار ليصل إجمالي صافي أصول تلك الصناديق إلى 1,007 مليار دينار بنهاية يوليو بالمقارنة بـ 960,8 مليون دينار بنهاية يونيو الماضي وبزيادة 4,8٪.

تقدم جيد تمهيداً لتشغيل حزمة الوقود النظيف

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان العمل جار على قدم وساق تمهيدا لتشغيل حزمة الوقود النظيف والتي تشمل اجراء مجموعة من التحديثات وبناء الوحدات الجديدة في مصفاة ميناء عبدالله. وأضافت المجلة انه يجري العمل في حزمة ما قبل التشغيل للمرحلة الأولى من مشروع الوقود النظيف لحساب شركة البترول الوطنية الكويتية والبالغة تكلفته 15 مليار دولار، وفقا لبيان أصدرته شركة بتروفاك البريطانية. وجاء في بيان بتروفاك الذي صدر كجزء من النتائج المالية نصف السنوية للشركة، «لقد أحرزت أنشطة ما قبل التشغيل تقدما جيدا في مشروع الوقود النظيف». تجدر الإشارة الى أن شركة بتروفاك كانت قد فازت بعقد بقيمة 3,7 مليارات دولار للحزمة رقم 1 من مشروع الوقود النظيف في 2014 كجزء من كونسورتيوم مع شركة سامسونغ الكورية الجنوبية وشيكاغو بريدج اند ايرون الاميركية.

وتشمل الاعمال في هذه الحزمة مجموعة من التحسينات وبناء الوحدات الجديدة في مصفاة ميناء عبدالله ومن أهمها: وحدة التقطير الخام المصممة لمعالجة 260 ألف برميل يوميا من خام النفط الكويتي المعد للتصدير، وحدات إزالة بقايا الكبريت من الغلاف الجوي، وحدة تبريد الزيت الثقيل، وحدة تكسير بالهيدروجين، وحدة المعالجة الهيدروجينية للكيروسين، وحدة المعالجة الهيدروجينية للديزل، وحدة إصلاح الحفاز المستمر بطاقة معالجة 18 ألف برميل يوميا من النافتا الثقيلة، وحدة معالجة النافتا المائية بطاقة 23500 برميل يوميا، إعداد الموقع والطرق والتعبيد والتسييج وبناء المرافق المؤقتة، ومد شبكة أنابيب تحت الأرض. وكان المجلس الاعلى للتخطيط قد اعلن في مارس الماضي أن العمل في مشروع الوقود النظيف سينتهي بنهاية العام، حيث من شأنه تحديث وتوسيع مصفاة ميناء الأحمدي الكويتية وميناء عبدالله، وقد أرسيت عقود الحزم الرئيسية الثلاث خلال 2014.

كان معلقاً في وقت سابق وجار تنفيذ التصميمات الهندسية الأولية

إعادة إحياء مشروع «مركز تجميع النفط 34»

محمود عيسى

علمت مجلة ميد من مصادر مطلعة أن شركة نفط الكويت بدأت أعمال الهندسة والتصميم الأولية في مشروع مركز تجميع النفط رقم 34 المعروف اصطلاحا باسم (GC-34).

وأبلغ أحد المصادر مجلة ميد بقوله «تم تعليق المشروع لبعض الوقت قبل إحيائه من جديد، ويتم الآن تحقيق تقدم على صعيد التصميمات الهندسية الأولية».

وأشارت ميد الى انه كان متوقعا في السابق طرح مناقصة المشروع ودعوة الشركات لتقديم عطاءاتها للعقد الرئيسي الخاص به في 2020، ولكن بسبب التأخير في مراحل ما قبل أعمال الهندسة والتصميم الاولية، فقد بات من غير المؤكد ما إذا كانت المناقصة ستطرح العام المقبل.

ومن المرتقب أن يكون GC-34 أول مجموعة من 3 مراكز تجميع يتم طرحها من قبل شركة نفط الكويت، بالإضافة الى طرح مناقصتين لمركزي التجميع GC-33 وGC-35 بعد طرح مناقصة مركز التجميع GC-34.

وكانت شركة نفط الكويت قد أرست 3 عقود لمراكز التجميع ذوات الارقام 29 و30 و31 في يوليو 2014 بقيمة إجمالية بلغت 2,3 مليار دولار وقد فازت بالعقود كل من شركة دودسال الهندية ولارسن اند توبرو الهندية وبتروفاك البريطانية على التوالي.

وقد تم انجاز كل من مركزي التجميع GC-29 وGC-30، فيما لايزال العمل في مركز التجميع GC-31 جاريا.

وكانت مشاريع مراكز التجميع الثلاثة جزءا من إستراتيجية شركة نفط الكويت على المدى الطويل لتطوير حقول الشمال وزيادة إنتاج النفط الخام باستخدام المياه التي يتم ضخها في مكامن النفط.

ويراد من بناء مراكز التجميع معالجة زيادة إنتاج النفط وإنتاج المياه الذي يصاحبه.

على صعيد متصل، كانت شركة نفط الكويت قد ارست عقد مركز التجميع 32 الواقع في حقل برقان، في مارس 2017 على بتروفاك البريطانية وهو الآن في مرحلة التنفيذ، ومن المتوقع انجازه قبل نهاية 2020.

وأشارت المجلة الى انه قبل هذه العقود الأخيرة لمراكز التجميع، كانت حقول النفط الكويتية متصلة بالفعل بـ 26 مركز تجميع، وكانت بمنزلة مواقع لتجميع النفط الخام المنتج من عدة آبار متصلة بخطوط التدفق على نحو يوفر المعالجة الأولية من خلال فصل الغاز المصاحب وإزالة الملح.

ويهدف كل مركز من مراكز التجميع الثلاثة التي أرسيت عقودها في يوليو 2014 إلى معالجة ما يصل إلى 100 ألف برميل يوميا من النفط، و240 ألف برميل يوميا من المياه و240 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز المصاحب. وتوقعت شركة نفط الكويت في حينه أن يتم إنجاز المشروعات الثلاثة بحلول ديسمبر 2018.

النفط يتراجع بفعل القلق من الاقتصاد الأميركي

رويترز: انخفضت أسعار النفط خلال تداولات أمس للمرة الأولى في 3 أيام بعدما أبدت ماري دالي رئيسة بنك سان فرانسيسكو الاحتياطي الاتحادي قلقها بشأن قوة الاقتصاد الأميركي. وتراجع خام برنت 31 سنتا بما يعادل 0,5٪ إلى 60,18 دولارا للبرميل، بينما نزل الخام الأميركي 18 سنتا أو 0,3٪ إلى 55,60 دولارا للبرميل.

وارتفعت أسعار النفط نحو 1,5٪ في الجلسة السابقة.

واجهت أسعار الخام ضغوطا بفعل المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب الحرب التجارية المستعرة بين الولايات المتحدة والصين، بجانب الضرر الذي قد يلحق بالطلب على النفط.

وقالت دالي أمس إنها تعتقد أن الاقتصاد الأميركي يتمتع بزخم «قوي»، لكن الضبابية وتباطؤ النمو العالمي يؤثران عليه.

وتجاهلت السوق انخفاضا كبيرا في المخزونات الأميركية التي نزلت الأسبوع الماضي 10 ملايين برميل، حسبما ذكرته إدارة معلومات الطاقة الأميركية، مقارنة بتوقعات المحللين لانخفاضها 2,1 مليون برميل. وارتفع إنتاج الخام في الولايات المتحدة أيضا بمقدار 200 ألف برميل يوميا إلى مستوى قياسي جديد عند 12,5 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 23 أغسطس.

وخفض مورغان ستانلي توقعاته لأسعار النفط حتى نهاية العام، وعزا ذلك إلى ضعف الآفاق الاقتصادية والطلب وارتفاع الإنتاج الصخري الذي قد يبدد أثر جهود أوبيك الرامية لدعم السوق.

فصل الشؤون الإدارية عن «المالية» وإعادة تنظيم «الحفر والخدمات المساندة»

«نفط الكويت» تجري أكبر عملية إعادة هيكلة للمجموعات والدوائر

■ العامر نائب رئيس تنفيذي لـ«الشؤون الإدارية» ■ المذن لـ«التجارية والخدمات المشتركة».. والعطار لـ«التخطيط والمالية» ■ نايف العنزي لـ«الحفر والمساندة الفنية»

أحمد مغربي

نفذت شركة نفط الكويت أمس أكبر عملية إعادة هيكلة للدوائر والمجموعات وذلك للمرة الاولى منذ سنوات.

وجاء في التعميم، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه والصادر من قبل الرئيس التنفيذي للشركة عماد سلطان، إعادة هيكلة 6 مجموعات بالشركة ونقل وتعيين عدد من القياديين، على ان يتم العمل بتلك التغييرات التنظيمية اعتبارا من يوم الاحد المقبل.

وأشار التعميم الى انه ستتم إعادة تسمية مديرية الشؤون الإدارية والمالية لتصبح مديرية الشؤون الإدارية، ويصبح قصي العامر نائبا للرئيس التنفيذي لـ«الشؤون الإدارية». وحول قرار فصل الشؤون الادارية عن المالية، قالت مصادر نفطية مسؤولة في الشركة لـ «الأنباء» ان هذا القرار يعتبر من أفضل الممارسات المتبعة على مستوى العالم، حيث ان منصب التخطيط دائما ما يرتبط بالشؤون المالية وهو ما حدث في فصل المالية عن الادارية واسنادها الى «التخطيط».

عماد سلطان

وتم نقل مجموعة خدمات الأحمدي إلى مديرية الشؤون الإدارية ويستمر نوري يوسف الخترش مديرا للمجموعة.

وتمت إعادة تسمية فريق عمل التخطيط والمساندة (الشؤون الإدارية والمالية) ليصبح فريق عمل التخطيط والمساندة (الشؤون الإدارية) على ان يصبح يوسف سعدون الركيبي رئيسا لفريق العمل.

أما مديرية التجارية والخدمات المشتركة فتمت إعادة تسمية مديرية الخدمات المشتركة لتصبح مديرية التجارية والخدمات المشتركة وأصبح عبدالوهاب المذن نائبا للرئيس التنفيذي (التجارية والخدمات المشتركة).

وتم نقل مجموعة العقود إلى مديرية التجارية والخدمات المشتركة على ان تستمر عائشة عبدالله الصليلي مديرا لمجموعة العقود.

وتم نقل مجموعة المشتريات وإدارة المواد إلى مديرية التجارية والخدمات المشتركة على ان يستمر خالد عبدالوهاب العدساني مديرا للمجموعة.

وتم نقل مجموعة المساندة التجارية إلى مديرية التجارية والخدمات المشتركة على ان يستمر مساعد سليمان الرشيد مديرا للمجموعة.

اما فريق عمل التخطيط «التجارية والخدمات المشتركة» فتمت إعادة تسمية فريق عمل التخطيط «الخدمات المشتركة» ليصبح فريق عمل التخطيط «التجارية والخدمات المشتركة» وأصبح أسامة نوري الثويني رئيسا للفريق.

أما مديرية التخطيط والشؤون المالية فتمت إعادة تسمية المديرية لتصبح مديرية التخطيط والشؤون المالية وأصبح بدر العطار نائبا للرئيس التنفيذي (التخطيط والشؤون المالية).

وتم نقل مجموعة الأنظمة المالية والمراقبة إلى مديرية التخطيط والشؤون المالية على ان يستمر يوسف عبدالله عبدالكريم مديرا لمجموعة الأنظمة المالية والمراقبة.

وتم نقل مجموعة الحسابات المالية والخدمات إلى مديرية التخطيط والشؤون المالية على ان يستمر خالد سعد العجمي مديرا لمجموعة الحسابات المالية والخدمات.

وتم نقل مجموعة مساندة الإدارة إلى مديرية التخطيط والشؤون المالية على ان يستمر مصلح بداح العتيبي مديرا لمجموعة مساندة الإدارة.

وتم نقل مجموعة تكنولوجيا المعلومات المشتركة إلى مديرية التخطيط والشؤون المالية على ان يستمر علي زين العابدين النقيب مديرا للمجموعة.

مديرية الحفر

وتمت إعادة تسمية مديرية الحفر والتكنولوجيا لتصبح مديرية الحفر والمساندة الفنية وأصبح نايف عبدالله العنزي نائبا للرئيس التنفيذي (الحفر والمساندة الفنية)، وتمت إعادة تسمية فريق عمل التخطيط «الحفر والتكنولوجيا» ليصبح فريق عمل التخطيط «الحفر والمساندة الفنية»، وأصبح ماجد زايد العنزي رئيسا لفريق عمل التخطيط «الحفر والمساندة الفنية».

اما مديرية الاستكشاف والغاز فتم نقل مجموعة الابتكار والتكنولوجيا إلى مديرية الاستكشاف والغاز على ان يستمر أحمد خالد الجسمي مديرا للمجموعة.

وفي مديرية المشاريع الكبرى والخدمات الفنية فتم نقل مجموعة الخدمات الصناعية إلى مديرية المشاريع الكبرى والخدمات الفنية على ان يستمر خالد سليمان الفوزان مديرا للمجموعة.